القائم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

### وافق على تقرير الرد على الخطاب الأميري ورفعه إلى صاحب السمو

# مجلس الأمة يقر «قانون السجل التجاري» بالمداولة الأولى

■ الغانم: «السجل التجاري» لم يحصل على الأغلبية اللازمة مايتطلب إعادة التصويت مجدداً في الجلسة المقبلة

كتب عمر الرشيدي

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس على مشروع قانون بشان السجل التجاري في مداولتيه الاولى والثانية والذي يشمل تجريم تضمين الشركات والتحايل على البيانات ومنح موظفي وزارة التجارة والصناعة صفة الضبطية القضائية.

وجاءت نتيجة التصويت التي تمت بالنداء بالاسم على مشروع القانون بالإجماع في المداولة الأولى بموافقة 41 عضوا من إجمالي الحضور البالغ عددهم 41 عضوا.

أما نتيجة التصويت التي تمت بالنداء بالاسم في المداولة الثانية فجاءت بموافقة 43 عضوا وعدم موافقة عضوين من إجمالي الحضور وعددهم 45 عضوا.

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس إن مشروع القانون بشان السجل التجاري لم يقر في المداولة الثانية إنما تم الانتهاء فقط من الموافقة عليه في المداولة الأولى.

وأوضح الغانم أن الشروط الواجب توافرها للتصويت على مشروع القانون في المداولة الثانية لم تتحقق وبالتالي «سيعاد التصويت عليه في المداولة الثانية خلال الجلسة المقبلة».

وتنص المادة (104) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على التالي: «لا يجوز إجراء المداولة الثانية على مشروع القانون قبل مضي أربعة أيام على الأقل من انتهاء المداولة الأولى فيه إلا إذا قرر المجلس بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم غير ذلك وتقتصر المداولة الثانية على المناقشة في التعديلات التي يقترحها الأعضاء كتابة على المشروع الذي أقره المجلس في المداولة الأولى ثم يقترع نهائيا على المشروع».

وبذلك يكون مجلس الأمة قد وافق على مشروع القانون تنف الذكر في مداولته الأولى فقط ويشمل تجريم تضمين الشركات والتحايل على البيانات ومنح موظفي وزارة التجارة والصناعة صفة الضبطية القضائية.

وجاءت نتيجة التصويت التي تمت بالنداء بالاسم على مشروع القانون بالإجماع في المداولة الأولى بموافقة 41 عضوا من إجمالي الحضور البالغ عددهم 41 عضوا.

وكان مجلس الأمة قد استهل جلسته بمناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية عن مشروع قانون بشأن السجل التجاري.

وأكد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان في كلمة له عقب إقرار القانون،أكد حرص «التجارة» على تعديل كل القوانين المتعلقة بالشأن الاقتصادي تحقيقا لرغبة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بتحويل الكويت إلى مركز مالي واقتصادي.

وقال الروضان إنه «بإقرار هذا القانون تودع وزارة التجارة والصناعة عصر الرويبة لتدخل في العصر الإلكتروني» معربا عن الشكر للجنة «المالية»البرلمانية والمكتب الفني بالمجلس واللجنة القانونية في مجلس الوزراء والفريق الاستشاري.

من جانب آخر وافق المجلس على تقرير لجنة «إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري» البرلمانية تمهيدا لرفعه إلى سمو الأمير.

وكان المجلس انتقل في جلسته لمناقشة تقرير اللجنة بشأن الصيغة المقترحة لمشروع الجواب على الخطاب الأميري.

ورفع نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري جلسة المجلس التكميلية على أن تعقد الجلسة المقبلة في 17 ابريل الحالي.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

أجل نائب رئيس مجلس الامة عيسي الكندري افتتاح الجلسة نصف ساعة نتيجة لعدم اكتمال النصاب.

رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم يفتتح الجلسة والأمين العام يتلوا أسماء الحضور من النواب والوزراء .

اعتذر عن عدم الحضور الى جلسة اليوم كل من:رئيس الوزراء ،وزير الخارجية ،وزير الداخلية،وزير المالية ،وزير التربية ،طلال الجلال ،عودة الرويعي ،ثامر السويط ،خلف دميثير .

المجلس ينتقل الى مناقشة التقرير الخاص بقانون السجل التجاري.

عادل الدمخي:هذا القانون من القوانين القديمة التي تعتمد على السجلات الورقية ويفترض حاليا ان يكون الكترونيا لذلك فهو يحتاج الي تطوير وتحديث ...يوجد تلاعب عبر تأجير رخص تجارية من الباطن وهناك من يستغل ذلك للاتجار بالاقامات ويستغل اصدار تراخيص تجارية له ..لابد من اقرار هذا القانون لانه سيحد من تأجير الرخص بالباطن لان العقوبات فيه مشددة.

صالح عاشور:الحكومة لديها نظرات اقتصادية مستقبلية منها رؤية ٢٠٣٥ ولذلك يجب ان يواكب ذلك حزمة من القوانين والتشريعات ابرزها السجل التجاري فقد ان الاوان لتطوير القانون لان القانون الحالي صدر سنة ١٩٥٨...تأجير الرخص الي الوافدين يحدث مشاكل للكفيل مما قد يؤدي الي ان يصبح صاحب الرخصة مدينا الي البنك.

محمد الدلال :قانون السجل التجاري يعزز الدور الاقتصادي للبلد ويعالج المشاكل التي يواجهها المجتمع الاقتصادي.

قانون السجل التجاري في شكله الجديد ينقصه الحراسة القضائية في قيد الاحكام الصادرة والتي تتعلق بصاحب القيد.

سعدون حماد :قانون السجل التجاري المعمول به حاليا يجب تطويره فهو صادر منذ قرابه ٦٠ عام حتي العملة المعمول فيه بها هي الروبية الهندية لذلك يجب تطوير القانون لماذا لا نصبح نفس دبي باصدار الرخص الكترونيا في نفس اليوم.

عبد الكريم الكندري :قانون السجل التجاري ندرسه لطلبتنا في الجامعة ويوجهون الطلبة اسئلتهم لي ليش نتعامل بقانون يعتمد الروبية حتي الان؟!..نحن نحتاج الي ضرورة تحديث القوانين والتشريعات القديمة التي تتعامل مع امور تتطور بفعل مرور الزمن ..ويجب علي الوزراء الاستفادة من الكفاءات الكويتية المتخصصة في تطوير التشريعات القديمة لتواكب التطور الذي نعيشه حاليا كقانون السجل التجاري وغيره.

خليل ابل :وزير التجارة له جهد ودور في تطوير قانون السجل التجاري في شكله الجديد ولكن لن نشكره كثيرا.

أسامة الشاهين:قانون السجل التجاري في شكله الجديد سيشكل حماية للاقتصاد الوطني ولقد تحدثنا في السابق عن حجم التحويلات المالية مما يضع علي كاهل الحكومة واجب توطين الاقتصاد في البلاد واعادة الاستثمار الي داخل الكويت.

فلا يعقل ان تصبح الكويت في المرتبة السابعة من حيث التحويلات المالية للخارج.

يوسف الفضالة :اطالب بتشديد العقوبة وسجن اصحاب شركات الوهم العقاري والقائمين عليها ..وعشمنا كبير في الايادي الكويتية التي تعمل علي تطوير القوانين القديمة حتي تتماشي مع متغيرات الحياة العصرية.

رياض العدساني:القانون يحذر أن يملك أ

حد اعضاء الهيئة العامة للصناعة اراضي صناعية

■ الروضان: تعديل القوانين الاقتصادية يهدف لتحقيق الرغبة السامية بتحويل الكويت إلى مركز مالي

■ بإقرار هذا القانون المهم تودع وزارة التجارة عصر الرويبة لتدخل في العصر الإلكتروني من أوسع ابوابه

■ تلقينا 33 ألف طلب لاستخراج الرخص متناهية الصغر وقمنا بإصدار 10260 شركة و7432 رخصة حتى الآن

خالد الروضان خلال مداخلته

■ مجلس الوزراء أصدر توجيهاته إلى 4 وزارات لضبط سوق استقدام الخدم والعمالة المنزلية

■ قريباً ستنجز قوانين التأمين والإفلاس والإعسار ونتطلع إلى استمرار التعاون الحكومي النيابي لإنجاز كل القوانين

■ عاشور: الحكومة لديها نظرات اقتصادية مستقبلية ورؤية 2035 يجب أن يواكبها حزمة قوانين متطورة

عيسى الكندري مترئسا جانباً من الجلسة

متابعة نيابية - حكومية

حديث بين عبدالكريم الكندري والبابطين والعدساني